TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/CN.4/L.8
6 July 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز
قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى البلدان
النامية: التأمين [التأمين]
الدورة الثانية
جنيف، ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع تقرير اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى البلدان النامية: التأمين، عن دورتها الثانية

المعقودة في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤

المقرر: السيد سيكيرو أوغنسولا (نيجيريا)

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ - ١٣	٢
الأول -	استعراض التطورات في سوق التأمين استعراض التقدم المحرز في برنامج العمل		
	النظر في بنود محددة من برنامج العمل	١٤ - ٣٢	٥
الثاني-	المسائل التنظيمية	٣٣ - ٣٦	٩

ملاحظة للوفود

مشروع التقرير هذا هو نص مؤقت يعمم على الوفود لإجازته.

وترسل طلبات إدخال التعديلات - التي ينبغي تقديمها بالانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5656/5655

مقدمة

١- عقدت اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى البلدان النامية: التأمين، دورتها الثانية في قصر الأمم في جنيف خلال الفترة من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤

٢- وعقدت اللجنة الدائمة خلال دورتها ... جلسات عامة رسمية و... جلسات غير رسمية.

البيانات الافتتاحية

٣- قال الرئيس إن التكوين غير المتجانس للجنة الدائمة التي تضم ممثلين عن الحكومات والسلطات التنظيمية وأوساط الأعمال سيسهم في النتائج التي ستسفر عنها الدورة الثانية للجنة بشأن التأمين. وأوضح أن مهمة الاجتماع تتمثل في تحديد العمل المقبل فيما يتعلق بالمسائل المدرجة على جدول الأعمال وببرنامج عمل اللجنة.

٤- وأضاف قائلا إنه لما كانت المخاطرة تشكل جزءا حتميا في كل جهد بشري، فإن التأمين بوصفه آلية لنقل المخاطر هو أمر لا غنى عنه بالنسبة للنشاط الاجتماعي - الاقتصادي المكتمل وإن الافتقار إلى التأمين يفضي إلى تعثر النمو وتباطؤ التنمية.

٥- وتابع قائلا إن قطاع التأمين يشهد تغييرا في العديد من البلدان النامية نتيجة لبرامج الاصلاح المعتمدة في مجالي التحرير والخصخصة. إلا أن فوائد التحرير يمكن أن تتبدد إذا لم يتم إجراء الاصلاحات التنظيمية المناسبة. واسترعى الاهتمام إلى قطاع التأمين الزراعي الذي لا يزال غير مستكشف إلى حد بعيد وإلى ما ينطوي عليه هذا القطاع من إمكانات التوسع في التأمين مع تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في الاقتصاد الريفي أيضا. وقال إنه يتوقع كذلك إجراء مناقشات حامية بشأن التأمين من الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث.

٦- وقال الموظف المسؤول عن الأونكتاد إن التأمين يشكل عاملا هاما عند مناقشة وتحديد السياسة العامة فيما يتعلق بالتجارة الدولية في مجال الخدمات والتنمية الطويلة الأجل وقضايا البيئة. وأوضح أنه لئن كانت صناعة التأمين في البلدان النامية قد اتسمت بالمرونة في الماضي، فإنه لا بد لها من البحث عن زبائن آخرين وأسواق أخرى ولا سيما في القطاعين الريفي والزراعي.

٧- وأضاف قائلا إن الاصلاحات الاقتصادية التي تستند إلى عمليتي الخصخصة والتحرير قد أخذت تؤثر على قطاع التأمين في البلدان النامية. وفي حين أن هذه التغييرات ستؤدي حتما إلى ظهور أسواق تأمين أكثر دينامية مع تحسن إمكانيات التنمية، فإنها ستتطلب أيضا إجراء تحسينات في تنظيم التأمين والاشراف عليه في كل بلد. ويتعين على البلدان النامية أن تحدد ما إذا كانت سوق التأمين التي تخضع لعملية التحرير والخصخصة ستظل تحقق عددا من الأهداف الاجتماعية بالاضافة إلى توفير خدمات التأمين.

٨- وتابع قائلا إن الخسائر الفادحة الناجمة عن مخاطر البيئة الطبيعية يمكن أن تعوق إمكانيات التنمية لبلد بأكمله. ويجب على اللجنة أن توفر توجيهات في مجال السياسة العامة بشأن معالجة مشكلة تدني مستوى انتشار التأمين من الكوارث في البلدان النامية. وفي مجال البيئة، استرعي الاهتمام إلى امكانية استخدام التأمين من المسؤولية عن الأضرار البيئية من أجل استيعاب التكاليف البيئية محليا. وفي الختام قال إن هدف الدورة هو تركيز عمل اللجنة في الفترة الممتدة حتى انعقاد الدورة التالية.

٩- وقال رئيس برنامج التأمين إن اختتام جولة أوروغواي قد ثبّت موضوع التأمين على جدول الأعمال الدولي وإن هذا يتيح فرصة للاعتراف على نطاق أوسع بدور التأمين ومساهمته في عملية التنمية.

١٠- وأضاف قائلا إن سلسلة الكوارث الطبيعية التي وقعت منذ عام ١٩٧٠ تشكل الجزء الأعظم من الخسائر المشمولة بالتأمين. وهي بالاضافة إلى الأضرار البيئية تشكل تحديا هائلا ليس بالنسبة لقطاع التأمين فحسب وإنما أيضا بالنسبة للحكومات، مما يتطلب اعتماد تدابير أكثر صرامة فيما يتعلق بالوقاية من المخاطر والحد منها. وفي حين تمت مناقشة عدد من الترتيبات مثل تجميع الأخطار أو إنشاء صناديق الكوارث، فإنه لم يتم بعد ايجاد حل نهائي ولكنه من الواضح أن الخبرة والمعرفة المتوفرتين لدى قطاع التأمين ستسهمان في التوصل إلى حلول ممكنة.

١١- ومضى قائلا إن عملية تحرير وعولمة التأمين تنطوي على امكانيات واعدة وعلى تحديات بالنسبة لجميع الأسواق ولكنه يجب على الحكومات في أسواق البلدان النامية أن تقيم توازنا بين التوقعات المشروعة للمنتجين والمستهلكين فيها من حيث توفير خدمات كفوءة ويمكن تحمل كلفتها وبين المصالح الطويلة الأجل للبلد من حيث تطوير صناعة تأمين محلية تتوفر لها مقومات البقاء والاستمرار.

١٢- وقال إن مجال التأمين الزراعي الذي يتسم بابعاد انمائية هامة يتيح امكانات لشركات التأمين في البلدان النامية لكي توسع عملياتها في مجال تتمتع فيه بميزة محلية في مواجهة منافسيها الأجانب.

١٢- وفي الختام أوضح أن عملية الخصخصة والتحرير تعتمد على وجود إطار متناسب من القواعد التي تكفل عمل القوى المتنافسة بانصاف ولصالح جميع أفراد المجتمع، وأن تكييف هذا الاطار التنظيمي مع الأوضاع الجديدة لا يكفي بدون وجود مؤسسات قوية لإنفاذ القواعد.

الفصل الأول

استعراض التطورات في سوق التأمين

استعراض التقدم المحرز في برنامج العمل

النظر في بنود محددة من برنامج العمل

(البنود ٣ و٤ و٥ من جدول الأعمال)

بيانات عامة

١٤- قال ممثل الهند إن البيئة الاقتصادية الجديدة قد أسهمت في إعادة تقييم أطر السياسة العامة وقد كان لها أثر هام على التأمين، ولا سيما من خلال عملية التحرير وما ترتب على ذلك من تدويل لتجارة الخدمات. وأوضح أن تنفيذ مثل هذه الاصلاحات يتطلب ظهور توافق واسع في الآراء على المستوى الوطني وأنه يتعين التوفيق بين الاختلافات القائمة فيما بين العديد من جماعات المصالح.

١٥- وأضاف قائلا إنه بالنظر إلى أن ما نسبته ٧٠ في المائة من سكان الهند يعيشون في مناطق ريفية، فإن التأمين الزراعي والريفي يتسم بأهمية عظيمة. وتدل تجربة الهند على أن بعض أنواع الغطاء التأميني تتسم بمقومات البقاء والاستمرار من الناحية التجارية وتنطوي على امكانات النجاح في حين أن أنواعا أخرى تسفر عن خسائر بصورة مستمرة. وأشار إلى أن تحسين المخططات القائمة يتطلب تقاسم الخبرة مع البلدان النامية فيما يتعلق بالتقنيات والاستراتيجيات.

١٦- وقال إن ثمة مسألة هامة أخرى تتمثل في تنمية الموارد البشرية. وفي هذا الصدد، عرض على جميع البلدان النامية الأعضاء التسهيلات المتوفرة في بلده فيما يتعلق بالتدريب في مجال التأمين.

١٧- وفيما يتصل بالتنظيم والاشراف، قال إن فوائد التحرير يمكن أن تتبدد إذا لم يتم إجراء اصلاحات في الآلية التنظيمية. وينبغي تنظيم المساعدة فيما يتعلق بهذه الاصلاحات ضمن إطار متعدد الأطراف وينبغي لهذه المساعدة أن تشتمل على تقديم الدعم للبلدان النامية في صياغة التشريعات وإنشاء سلطات التأمين وتعزيزها.

١٨- وقال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي (المانيا) إن المهمة الرئيسية للجنة الدائمة تتمثل في تحليل امكانيات تنمية وتعزيز قطاعات التأمين في البلدان النامية والنهوض بتجارتها في هذا المجال وإن بلدان الاتحاد الأوروبي عازمة بحق على المساهمة في هذه العملية تحدوها روح التزام كرتاخينا.

١٩- وأضاف قائلا إن التأمين الزراعي في البلدان النامية، وهو مجال "غير مطروق إلى حد بعيد"، يستحق اهتماما خاصا لسبب واضح هو أن المزارعين غير المؤمن عليهم في معظم البلدان النامية يشكلون عماد الاقتصاد ولكنهم يمثلون أيضا عنصرا يحتمل أن يفضي إلى الكثير من عدم الاستقرار، وهم يحرمون في الغالب من امكانية الحصول على التسهيلات الائتمانية إلا بشروط ربوية مرهقة. ولذلك فإن اشاعة الوعي يجب أن تكمل ببناء القدرات. وقد أوضحت أمانة الأونكتاد بحق أنه يمكن للمنظمات التعاونية أن تضطلع بدور أكبر بكثير في هذا المجال. فالتعاونيات قد اضطلعت بصورة تقليدية بدور بالغ الأهمية في مجال تحديث الزراعة وهناك العديد من مشاريع التعاون القائمة مع البلدان النامية على مستوى القاعدة الشعبية. وقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بتعزيز ودمج المساعدة التقنية في عمل الأونكتاد حسبما هو مطلوب في التزام كرتاخينا.

٢٠- وتابع قائلا إن التأمين من المخاطر الكبيرة في البلدان النامية ينطوي على امكانات هائلة بالنسبة للمستقبل ويتمشى مع الجهود الرامية إلى الوقاية من المخاطر وتحسين معايير السلامة. وأشار إلى أن الأونكتاد عضو في اللجنة التوجيهية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الذي بدأ في عام ١٩٨٩ والذي تؤدي فيه شركات إعادة التأمين الكبيرة دورا هاما. وقال إنه يرى أن موضوع الآليات البديلة للتأمين من المخاطر الكبيرة والأضرار البيئية والكوارث يستحق أن يولى المزيد من الاهتمام من قبل الأونكتاد. وفي حين أن الاتحاد الأوروبي يسلم بقيود الميزانية التي تواجه الأونكتاد، فإنه يود أن يتم تركيز عمل الأونكتاد بدرجة أكبر على هذه المسألة البالغة الأهمية والتي يظهر أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة التنمية المستدامة. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي قد شدد دائما على الدور الهام الذي يمكن بل ينبغي للأونكتاد أن يؤديه في إطار برنامج عمل القرن الحادي والعشرين وإنه يشجع أمانة الأونكتاد على زيادة استكشاف هذا المجال الجديد المثير للتحدي. وقال إنه من المتوقع للاقتراح الذي يدعو إلى توفير المزيد من البحوث المتعلقة ببلدان محددة حسبما هو مبين في الوثيقة TD\B\CN.4\31 أن يحظى بتأييد من الاتحاد الأوروبي.

٢١- وقال ممثل مفوضية الاتحاد الأوروبي إن الاستعراض الاحصائي للفترة ١٩٨٣-١٩٩٠ (UNCTAD\SDD\INS\5) يسد فجوة هامة، حيث أن الاستقصاءات الأخرى تستبعد نحو ٥٠ بلدا يعتبر العديد منها من بين أشد البلدان فقرا وهي ليست مشمولة في مصادر البيانات الأخرى. وأوضح أن استعراض التطورات التي حدثت في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ (UNCTAD\SDD\INS\2\Rev.1) يشكل مصدرا هاما للمعلومات ولذلك ينبغي مواصلة نشره. وأشار إلى أن الوثيقة المتعلقة بالأنظمة والاشراف (UNCTAD\SDD\INS\6) تبين

بوضوح ما يتعين أن تقوم به الإدارة المنظمة من أجل تحقيق الأوضاع السوقية الأكثر كفاءة وضمان حماية حاملي وثائق التأمين.

٢٢- وقال إن من أهم الوثائق التي أعدتها الأمانة وثيقة تتعلق بخصخصة شركات التأمين وتحرير أسواق التأمين (UNCTAD/SDD/INS/3/Rev.1). وأوضح أن بعض بلدان الاتحاد الأوروبي قد اكتسبت خبرة في مجال الخصخصة وتفكيك احتكارات الدولة، وأن الاتحاد الأوروبي يقوم بتوفير المساعدة التقنية في هذا المجال لبلدان في أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق من خلال برنامج العمل من أجل التحول الاقتصادي في بولندا وهنغاريا(PHARE) وبرنامج المساعدة التقنية لكومنولث الدول المستقلة (TACIS). وأشار إلى أن الخبرة المكتسبة تؤكد أن السوق لا تكون حرة ومأمونة بالنسبة للشركات وحاملي وثائق التأمين على السواء إلا إذا كانت منظمة تنظيما متقناً. وقال إن حرية الوصول تكفل توزيع المخاطر بشكل حسن وتتيح للأسواق المحلية الاستفادة من قوة وخبرة شركات التأمين الدولية.

٢٣- وأضاف قائلاً إن المدى الذي يمكن فيه إجراء عملية التحرير قد يكون محدوداً بحسب درجة التنمية التي حققها كل بلد وإن الاتحاد الأوروبي يؤيد الاقتراح الذي يدعو إلى تنظيم حلقة دراسية للبلدان النامية لمدة ثلاثة أيام قبل انعقاد الاجتماع الثالث للجنة الدائمة.

٢٤- وتابع قائلاً إن العمل الهام الذي أنجز بشأن التأمين الزراعي (UNCTAD/B/CN.4/30) يشتمل على بعض الأفكار الجديدة والمثيرة للاهتمام. ويوصي باعتماد نهج عملي بالنسبة لمشاريع المساعدة التقنية التي يؤمل استحداثها.

٢٥- وفيما يتعلق بالوثائق، قال إنه يرى أن من المهم أن يتم توزيع وثائق اللجنة الدائمة بشكل كاف على شركات التأمين في البلدان النامية وعلى وزارات المالية والرابطات المهنية.

٢٦- وفي الختام كرر الملاحظة التي أبداها في شباط/فبراير ١٩٩٣ ومفادها أن الموارد البشرية والمالية لبرنامج التأمين ليست كافية لانجاز المهام المسندة إليه خلال فترة ثلاث سنوات.

٢٧- وأشار المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (سنغافورة) إلى البند ٣ من جدول الأعمال فقال إن عدداً من البلدان الآسيوية قد نكبت في السنوات الأخيرة بكوارث طبيعية كانت شديدة الوطأة عليها وقد كان جزء كبير من الأضرار التي لحقت بها غير مشمول بغطاء تأميني. وأضاف قائلا إنه ينبغي لشركات إعادة التأمين الوطنية والدولية أن تساعد البلدان المعرضة للكوارث في وضع ترتيبات مناسبة للتأمين من الكوارث، وإن اللجنة الدائمة تمثل مكاناً مناسباً لإجراء مثل هذه التحليلات ولتبادل الآراء والخبرات في هذا الصدد.

٢٨- وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال بشأن خصخصة وتحرير قطاع التأمين، قال إنه يجب التسليم بأن لهذا القطاع دوراً اجتماعياً خاصا لا يؤديه العديد من شركات التأمين الأجنبية وإن الحاجة إلى تطوير قطاع تأمين محلي يجب أن تؤخذ في الاعتبار. وأشار إلى أن الاتفاق العام بشأن تجارة الخدمات يسلم بضرورة تعزيز قدرة وكفاءة الخدمات المحلية في البلدان النامية كما ينص على أنه لا ينبغي منع أي بلد من اتخاذ تدابير تنظيمية لدواعي الحيطة من أجل تأمين استقرار نظامه المالي والتأميني. وأوضح أنه يتعين على الحكومات أن تهيئ أو تصون بيئة اقتصادية من شأنها أن تحفز نمو صناعة التأمين وتهيئ لشركات التأمين المحلية أوضاعاً متكافئة مع الأوضاع المتاحة لمنافسيها.

٢٩- وفيما يتعلق بتنظيم التأمين والإشراف عليه، قال إن العديد من البلدان الآسيوية تنتهج سياسات للخصخصة والتحرير ولكن فوائد هذه السياسات قد لا تتحقق دون وجود أنظمة واضحة وإشراف فعال. ولذلك فإن المجموعة الآسيوية تؤيد الدراسات التي تسهل تكييف النظم التنظيمية والإشرافية مع حقائق السوق الجديدة.

٣٠- وفيما يتعلق بالبند ٥ من جدول الأعمال بشأن التأمين الزراعي، قال إن المجموعة الآسيوية توافق على أنه لا ينبغي بعد الآن إعطاء قطاع الانتاج الزراعي أولوية متدنية من قبل شركات التأمين. فسياسات التأمين الزراعي التي تتم صياغتها باتقان تمكن المزارعين من مواجهة المزيد من المخاطر واعتماد تكنولوجيا محسنة واستخدام مدخلات عالية النوعية لأنهم يحصلون على تعويض في حالة وقوع أحداث لا سيطرة لهم عليها. وأوضح أن الصلة بين التأمين والائتمان الزراعي تتسم بأهمية بالغة ايضاً. فمؤسسات الائتمان الزراعي في العديد من البلدان الآسيوية تطلب التأمين بالفعل عند منح القروض للمزارعين. ويُحثُّ قطاعا التأمين والمصارف على التعاون وزيادة الفوائد التي تنطوي عليها خدماتهما لصالح المجتمعات الريفية.

٣١- وتابع قائلاً إن المجموعة الآسيوية تناشد المانحين الوطنيين والدوليين دعم التعاون التقني فيما يتعلق بوضع وتطبيق مخططات للتأمين الزراعي تتوفر لها مقومات البقاء والاستمرار في البلدان النامية ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وينبغي للخبرة المكتسبة في البلدان النامية وكذلك في البلدان المتقدمة أن تستعرض على نحو أوثق في عمل المتابعة.

٣٢- وقال ممثل رومانيا إن سوق التأمين في بلده قد حررت مؤخراً. وتوجد في الوقت الحاضر ٢٣ شركة من الشركات الخاصة وشركات المشاريع المشتركة التي تخدم السوق الرومانية. كما أعلن عن إنشاء الاتحاد الوطني لشركات التأمين وإعادة التأمين في رومانيا وهو الاتحاد الذي تم انشاؤه في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤

من قبل ١٣ شركة. وقال إن الهدف الرئيسي للاتحاد يتمثل في التعاون وإقامة اتصالات دائمة مع الهيئات الوطنية والدولية العاملة في مجال التأمين.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٣٣- افتتحت الدورة الثانية للجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاع الخدمات: التأمين، من قبل السيد س. ف. موني (الهند) رئيس اللجنة الدائمة في دورتها الأولى.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٤- قامت اللجنة الدائمة، في الجلسة العامة الافتتاحية لدورتها الثانية المعقودة في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤ بانتخاب أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	السيد فرناندو خايمي موسكوسو سالمون	(بوليفيا)
نواب الرئيس:	السيدة كيرستين ماندروب	(الدانمرك)
	السيد جورما هايكيلا	(فنلندا)
	السيد هيرمس سيلفا نوبري	(أوروغواي)
	السيد وايوسو برودجوارسيتو	(اندونيسيا)
	السيدة كابيتولينا توربينا	(الاتحاد الروسي)
المقرر:	السيد سيكيرو أوغنسولا	(نيجيريا)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٥- في الجلسة العامة الافتتاحية للجنة الدائمة المعقودة في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، استرعى الرئيس اهتمام اللجنة إلى أن مجلس التجارة والتنمية قد طلب، في الاستنتاجات التي اعتمدها في الجزء الثاني المستأنف من دورته الأربعين بشأن استعراض منتصف المدة وتقييم برامج العمل، أن تكون للهيئات الحكومية الدولية ولايات أكثر تركيزاً فضلاً عن أهداف تكون أكثر واقعية وقابلية للتحقيق وأن تتقيد تقيداً تاماً بالمبادئ التوجيهية القائمة بشأن جداول الأعمال والوثائق. وبالتالي فإن كل جدول أعمال ينبغي أن يقتصر على بندين موضوعيين وبند واحد بشأن استعراض الأنشطة المتصلة ببرنامج العمل.

٣٦- ثم اعتمدت اللجنة الدائمة مشروع جدول أعمالها المؤقت (TD/B/CN.4/29) على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب
٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
٣- استعراض التطورات في سوق التأمين
٤- استعراض التقدم المحرز في برنامج العمل
٥- النظر في بنود محددة من برنامج العمل:
(أ) استعراض المجالات الحرجة في تشريعات التأمين وأنظمته والإشراف عليه (انظر البند باء - ١ (أ) من برنامج العمل)
(ب) خصخصة التأمين وتحريره
(ج) توسيع قطاع التأمين في مجال التأمين الزراعي والريفي
(د) تبادل الخبرات في مجال تأمين الدائنين
(هـ) إعادة التأمين (انظر البند باء - ١(ج) وباء - ٢ من برنامج العمل)
٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة الدائمة، التأمين
٧- مسائل أخرى
٨- اعتماد تقرير اللجنة الدائمة، التأمين، إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة الدائمة، التأمين

(البند ٦ من جدول الأعمال)

[يستكمل]

هاء - مسائل أخرى

[يستكمل حسب الاقتضاء]

واو - اعتماد تقرير اللجنة الدائمة، التأمين، الى مجلس التجارة والتنمية

[يستكمل]